

السياحة يمكن أن تلعب دور صندوق النقد الدولي كيدنيان: القطاع السياحي عامل جذب للعملة الصعبة

ينتظر لبنان تدفقا للمغتربين اللبنانيين لموسم صيف هذه السنة، وفق ما تظهره شاشات حواسيب المؤسسات السياحية من حجوزات. وعندما يسأل اصحاب هذه المؤسسات عن توقعاتهم لرقم الزوار من مغتربين وسياح، يقولون لا نتوقع بل نؤكد لأن الشاشات تبين هذه الارقام



وزير السياحة السابق افيدك كيدنيان.

ينتظر لبنان الموسم السياحي وكأنه متنفس في ظل الازمة خانقة التي تضرب المؤسسات، والضيقة المعيشية والاجتماعية التي تخنق الناس. فمن جهة يعول على المدخول بالدولار "الفريش"، ومن جهة اخرى تفتح السياحة لعدد كبير من اللبنانيين كوة في جدار البطالة، اذ تتيح لهم مجالات عمل ولو لفترة شهرين او ثلاثة. وزير السياحة السابق افيدك كيدنيان، توقع في حديث الى "الامن العام" ان يحقق الموسم هذه السنة مدخولا يصل الى نحو 4 مليارات دولار. واعتبر ان هذا الرقم سيؤثر على الدورة الاقتصادية في شكل مباشر ومستمر، فيما الدولة "تستقتل" اليوم للحصول على هذا المبلغ من صندوق النقد الدولي.

■ كيف تتوقع الموسم السياحي لهذه السنة؟
□ سيشهد الموسم السياحي تدفقا للاغتراب اللبناني وليس للسائح في مفهومه العام. اتوقع ان يصل عدد المغتربين الزوار الى مليون او 1.2 مليون وربما لا يتخطى هذا العدد 800 الف في ضوء الحديث عن حركة حجوزات فندقية وتذاكر سفر كثيرة، اضافة الى حركة طائرات من وجهات مختلفة ستصل الى مطار بيروت. سيؤدي هذا التدفق الاغترابي الى لبنان الى حركة في القطاع السياحي والى دخول عملة صعبة. هذا امر جيد، لكنه لا يعني حركة سياحية تحاكي تلك التي تشهدها المواسم السياحية في الاحوال الطبيعية.

■ هناك حديث عن ان السياحة ادخلت في السابق نحو 8 مليارات دولار الى الاقتصاد، ماذا تتوقع ان يدخل مليون ونصف مليون وافد من عملات صعبة؟

الحركة السياحية لا تحاكي المواسم الماضية

□ لن نتحدث عن سنوات الازدهار، لكن حكي ان عائدات السياحة خلال السنة الماضية وصلت الى نحو ملياري دولار. يتحدثون هذه السنة عن 3 او 4 مليارات دولار، وهو في اعتقادي امر مبالغ فيه. عند الحديث عن هذا الرقم يجب الاخذ في الاعتبار، ان لدى السائح في المفهوم العام، متطلبات كاستئجار فندق وسيارة على مدى فترة اقامته، اضافة الى شرائه بطاقة

هاتف خلوي، من دون ان ننسى وجبات الغداء والعشاء واماكن الترفيه وتلك السياحية. في حين ان الوافد اللبناني المغترب سيسكن في منزله او عند اهله او اشقائه. في الحالات القصوى يمكن ان يستاجر "شاليه" لفترة محدودة وباسعار مقبولة، مع امكان استئجار سيارة، خصوصا ان هذا القطاع يتحرك في شكل فعال في فترة الصيف. المغترب اللبناني لا يسعى الى التعرف على البلد، بل يهدف الى القيام بزيارات عائلية. ما نراه اليوم من تدفق للمغتربين مرده الى القدرة الشرائية التي يتمتع بها بعدما فقدت الليرة قيمتها تجاه الدولار الاميركي. فهو بالتالي يضاعف من انفاقه لأن الاسعار في لبنان، اصبحت ارخص من بقية الدول المجاورة.

■ ما هو حجم مداخيل السياحة في السنوات السابقة؟

□ كانت مداخيل السياحة مرتفعة. لقد شهد عام 2010 فورة، اذ وصل عدد السياح الوافدين الى لبنان ومن كل الجنسيات، ما عدا اللبنانية السورية والفلسطينية، الى 2171000 سائح. وقدرت المداخيل وفق منظمة السياحة العالمية بـ 8 مليارات دولار، وكل سائح صرف 3700 دولار خلال اقامته، ثم تدنى عدد السياح عام 2011 الى 1660000 سائح والى 137000 عام 2012. ثم بدأ في التراجع عام 2013 من جراء الحرب في سوريا والخلافات السياسية مع دول الخليج. اذ تدنت اعداد الوافدين الى لبنان، وبالتالي مداخيل السياحة، الى حدود 7 مليارات دولار خلال عامي 2014 و2015، ومع ذلك فهو امر جيد ايضا. مرد المدخول السياحي الكبير هو ارتفاع اسعار الفنادق والنادي الليلية والمطاعم، وصولا الى فترة ما بعد حكومات الرئيس سعد الحريري، يعني الى ما بعد انتخاب الرئيس ميشال عون، وقد بدأ عدد السياح بالارتفاع حيث وصل عام 2017 الى 1860000، وقدرت منظمة السياحة العالمية التابعة للامم المتحدة مدخول تلك السنة بـ 8 مليارات دولار. في عام 2018 بلغ عدد السياح 1960000 سائح وبلغ المدخول نحو 8 مليارات و700 مليون دولار. وقد ازداد عدد السياح عام 2019 بحيث كان متوقعا بلوغه مليونين وما فوق. لكن لبنان شهد حادثتين مهمتين اثرتا في شكل مباشر على القطاع السياحي هما حادثة قبر شمون وتدايعاتها، ومن ثم جاء ما عرف بحركة 17 تشرين. في الفصل الاخير من عام 2019 دخل البلد في حالة الجمود، ورغم ذلك سجلت الاحصاءات دخول 1940000 سائح وبلغ العائد السياحي 8 مليارات و72 مليون دولار.

■ كم مليار سيدخل هذه السنة والى اي حد سيؤثر دولار المغتربين بسعر الصرف والوضع الاقتصادي؟

□ تطرقت الى هذه المقاربة لاشير الى ان المدخول الفردي كان من السياحة سابقا 4500 دولار، فكيف يمكن ان نقارب الوضع اليوم حتى نستطيع المقارنة ومعرفة كمية المال

المخاض عسير... وأفق الإستحقاقات مسدود

كان من المفترض على مجموعة المسؤولين السياسيين بعد انتهاء الانتخابات النيابية، التصدي لأزمة خانقة يعانها لبنان على مختلف الصعد، وايجاد الحلول للمشاكل التي تدهم كل بيت، بدءا بغلاء المعيشة، وارتفاع اسعار السلع والمواد، وتفلت سعر صرف الدولار، وارتفاع اسعار المحروقات المتواصل، من دون ان ننسى استفحال ازمة الكهرباء وتحكم اصحاب مصالح المولدات الكهربائية برقاب الناس، وعدم استقرار الوضع الاجتماعي والاقتصادي والتربوي، وصولا الى ازمة اقساط المدارس وكلفة النقل. ان المرحلة الحاضرة تتطلب قرارات صعبة وجريئة ومنصفة في آن واحد، كما تتطلب الكثير من الدقة والامانة وبعْد النظر. فالمخاض عسير... وافق الاستحقاقات مسدود! لقد راهن قسم من اللبنانيين على من فازوا من قوى التغيير من المجتمع المدني، ليكونوا في طليعة المدافعين عن حقوقهم والمعالجين لمشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية. لكن المؤشرات التي ظهرت حتى الان من نواب التغيير تنذر بأن المعركة ستكون محتدمة، فهم سيواجهون، اذا احسنوا التصرف، سلسلة تحديات معقدة وصعبة في التصدي لكل المشاكل ومنع تعطيل انجاز الاستحقاقات المرتقبة من بعض الاطراف السياسية، وسط تخوف من شلل سياسي. وبدلا من ان تكون الاولوية للنواب التغييريين المنتخبين مجتمعين، مواجهة الانهيار الذي قد يولد الانفجار، نراهم يمارسون السياسة من باب الهواية.

البلد امام مرحلة انسداد الافاق، والمشهد قاتم وما تبقى من العام الجاري سيكون الاصعب على اللبنانيين، فسعر صرف الدولار في مقابل الليرة مستمر في صعوده الجنوبي والقدرة الشرائية للناس تنهار في ظل ازمة اقتصادية عالمية تزيد من معاناة اللبنانيين. واذا ما استمر العمل السياسي على ما هو عليه اليوم من "ميوعة"، فقبضة التعطيل ستحكم رحلة الاستحقاقات المقبلة لتصبح في مهب الريح. فالطريق غير معبد للتغيير او ان التغييريين لا يملكون القدرة لانهم يمرون عبر حقل الغام، فيما الانقاذ رهن بالتنسيق، والا التشتت والضياع.

مع اقتناعهم الكامل بأن الكساد المتعمد في لبنان هو من تدبير قيادات النخبة في البلاد التي تسيطر منذ وقت طويل على مقاليد الدولة وتستأثر بمنافعها الاقتصادية، وقد استمرت هذه الهيمنة على الرغم من شدة الازمة.

اما عن كيفية الخروج من المأزق، فان ذلك يتطلب وبكل صدق، قوة ضاغطة من الداخل عبر النواب الجدد داخل المؤسسات وخارجها، او العودة عبر تظاهرات وضغط شعبي. طبعا مماكبة خارجية لأن المجتمع الدولي بات لديه دافع اضافي للضغط في اتجاه الاصلاحات المطلوبة، التي في حال تم تنفيذها، ستغير وجه نظام المحاصصة الذي ربما يكون قد تفكك ولا يجب تعويمه عبر مساعدات من دون اصلاحات.

المطلوب اليوم الكف عن تعطيل المشاريع وعدم عرقلة تنفيذها، وتأمين الكهرباء التي هي من اولى الاولويات، وعلى حكومة تصريف الاعمال او التي ستشكل، اخذ ذلك على عاتقها بأقل كلفة واسرع وقت.

على النواب الجدد، بدل التلهي بمواضيع عفا عليها الزمن ومجها المواطنين، العمل وفي شكل فاعل لتفعيل حسن استثمار ثروة الغاز الواعدة في مياهانا الاقليمية لأنها المدخل المتاح والمعوّل عليها في السنوات المقبلة لحل مشاكل وطننا والنهوض بأوضاعه.

تعلن المديرية العامة للأمن العام تصميمها المثابرة حتى النهاية.

المساكن الصيفية والفنادق وبيوت الضيافة ولو كانت بالدولار؟

□ لا اطار قانونيا لبيوت الضيافة، وهي مصلحة جديدة ولدت خلال فترة كورونا. اما الفنادق فهي مصنفة ولديها لائحة اسعار ومع ذلك لا تلتزم بها. اما المساح ففي اسعارها نوع من الظلم، وعلى اصحابها تعديل الاسعار بما يتناسب ووضع المواطن والسائح والمغترب. على اصحاب المؤسسات السياحية الخروج من عقلية الاستفادة السريعة او "منضرب ضربتنا اليوم" وغدا نبكي على الاطلاق. يجب التفكير بشكل وطني واقتصادي وتجاري، ومن اجل استدامة طويلة للوضع السياحي يجب العمل على الاقتصاد، لأن السياحة تؤمن مداخيل تساعد على رفع الناتج المحلي كما فعلت قبرص واليونان، عندما وقعتا مثلنا في مشاكل اقتصادية. فقد ركزتا على السياحة وحافظتا على اسعار متدنية، فتمكنتا من ان تصبحا وجهة سياحية مستدامة انقذت بلديهما.

■ ما هو المطلوب؟

□ قليل من التخطيط والمحافظة على السعر الرخيص لتكون وجهة سياحية. بعدما كان لبنان من اغلى البلدان سياحيا جاء الوقت لقلب هذه الصورة والاستفادة في شكل كبير وملمس. السياحة كما قلت تؤمن المليارات اذا احسن التخطيط لها. يجب الترويج للسياحة منذ الان حتى نتمكن من الاستفادة في السنوات المقبلة. هذا الامر من مسؤولية وزارة السياحة.

■ هل يؤمن مدخول السياحة استقرارا في سعر الصرف؟

□ من الضروري الاهتمام بهذا القطاع لانه مصدر ثابت للمال السهل. نحن نتحدث عن مدخول يصل الى 8 مليارات دولار او 9 مليارات سنويا. كان لبنان يعتمد على اموال المغتربين العاملين في الخارج لسد عجز الميزان التجاري. اليوم في ظل الوضع الراهن يحتاج الى 3 مليارات في استطاعة القطاع السياحي تأمينها من دون طمع واستغلال.

ع. ش

السياحة تؤمن المليارات اذا احسن التخطيط لها

القطاع السياحي جاء من قبل نقابات القطاع. مرد هذا المطلب يعود الى ان كلفة التشغيل اصبحت بالدولار، فقط ما يدفعه المستثمر بالليرة هو الراتب الذي ارتفع بدوره، اضافة الى الرسوم والضرائب. ان تعميم الوزير صحيح وسليم وقرار محدد مهدة 3 اشهر. الفكرة من الدولار هي ان يأخذ اصحاب المؤسسات من المغترب او السائح الدولار بدل ان يقوم هو بصرفه لدى الصرافين.

■ ماذا عن المواطن المقيم الذي لا يملك الدولار؟ هل يحرم من عطلة الصيف؟

□ كل القطاع يقول خسرنا 50% من الزبائن، واللبناني الذي كان يعتبر من الطبقة الوسطى لم يعد موجودا اليوم، هناك طبقة مرتاحة جدا تشكل نسبة 5% يعني 100 الف حتى 200 الف شخص هم الذين يتنقلون بين المطاعم والفنادق والاماكن السياحية. الغالبية الساحقة من اللبنانيين لا تذهب الى اي مكان. انها مشكلة المؤسسات السياحية التي تقول انها ستعود بعد فترة الصيف الى فترة ركود تام. اللبناني المقيم لن يكون مرتاحا خلال هذه الفترة "لأنو بدو ينجر يدفع دولار". لكن، بحسب معرفتي، فان ما ستقاضاه المؤسسات السياحية خلال هذه الفترة سيكون بمثابة اوكسيجن لاستمرارها واقله عدم الوقوع في الخسائر. صحيح ان القرار مجحف في حق المقيم اللبناني، ومنصف نوعا ما في حق المؤسسة، ولان كل موقت دائم فان التعميم سيتخطى الـ 3 اشهر. اشك في ان تتمكن الوزارة من مراقبة تنفيذ التعميم، لذلك سيكون لدينا نوعان من القطاع السياحي: قطاع متاح لعامة الشعب وآخر سياحي مرفه.

■ يشكو السائح والمغترب من ارتفاع ايجارات

التي ستدخل الى البلد؟ وكيف سنقرش وضع 1200000 سائح الذين سيصلون الى لبنان؟ من دون ادنى شك السياحة تؤمن مدخولا من العملة الصعبة ومباشرة من المستهلك اي السائح، الى صاحب العمل. ان اسهل واسرع طريقة لادخال العملة الصعبة الى لبنان هي السياحة، فهي لا تحتاج لا الى انتاج ولا تصدير ولا الى زراعة. لكن اليوم هناك اسبابا كثيرة تمنع وصول مدخول السياحة الى مليار او 1,5 مليار دولار. السبب الاول هو المغترب اللبناني غير ملزم الإقامة في الفندق، او تناول الطعام في المطعم يوميا، او ارتياد الحانات الليلية او المسابح. انه يقوم بزيارات عائلية وبارتياذ بعض المطاعم الجبلية وعدد من الاماكن. الحركة السياحية التي يقوم بها المغترب تختلف عن تلك التي يقوم بها السائح. بالتالي، فهي لا تؤمن مدخولا يوازي مدخول السياحة الاساسية، ولا يشكل دورة اقتصادية كاملة. لذلك، فان ما يصرفه المغترب الوافد هو نصف ما يصرفه السائح، مما يعني ان المدخول سابقا كان 8 مليارات او 9 مليارات دولار، اصبحت اليوم 4 مليارات باعتبار ان عدد الوافدين لن يتعدى المليون مغترب بدلا من المليون سائح. علما ان الاسعار وان كانت بالدولار، فهي تدنت عن السنوات السابقة. من دون ان ننسى ان المدخول من المغتربين لن يتوقف طوال السنة، خصوصا في المناسبات والاعياد. لذلك لن يتخطى 3 مليارات دولار. هذا الرقم سيؤثر على الدورة الاقتصادية في شكل مباشر ومستمر، والدولة اليوم "تستقتل" للحصول على هذا المبلغ من صندوق النقد الدولي. السياحة بشكل عام وسياحة المغتربين خصوصا، عامل مهم في جذب العملات الصعبة التي تضخ مباشرة اقتصاديا.

■ سمح وزير السياحة للمؤسسات السياحية باعلان اسعارها بالدولار، ما الغاية من هذا التعميم؟

□ من اجل ديمومة القطاع السياحي يجب السماح للمؤسسات السياحية بالاستمرار، من خلال دعمها ولو بالحد الأدنى. الدولة غير قادرة على المساعدة ماديا ولا ان تخفف من ضرائبها ورسومها، لذلك فان مطلب دولة الفواتير في



المديرية العامة
للأمن العام